

التقرير السنوي لعام ٢٠٢٥

التقرير السنوي لمركز القاهرة للأبحاث القانونية لعام ٢٠٢٥

عن مركز القاهرة ٥٢

مركز القاهرة ٥٢ للأبحاث القانونية، المركز الإقليمي الرائد الذي يخصص اهتمامًا خاصًا بقضايا الحريات الجنسية والجسدية للمجتمعات المهمشة. نحن في القاهرة ٥٢ نعتمد على مبدأ التقاطعية، مدركين لتعقيد القضايا المتصلة بالعدالة وتداخلها.

هدفنا هو الدفاع عن الحريات الجنسية والجسدية، بشكل خاص للأقليات الجندرية والجنسية المهمشة والموصومة، شاملة الأفراد من مجتمع الم.ع.، و المتعاشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية، والعاملين/ات في الجنس التجاري، والنساء المعنفات.

www.cairo52.com
info@cairo52.com

طريقة مقترحة للاستشهاد:

التقرير السنوي لمركز القاهرة للأبحاث القانونية لعام ٢٠٢٥، مركز القاهرة ٥٢
للأبحاث القانونية، سبتمبر ٢٠٢٦

جميع الحقوق محفوظة لمركز القاهرة 52 للأبحاث القانونية
نسب المُنصّف - الترخيص بالمثل 4.0 دولي (CC BY-SA 4.0)



المحتويات

الملخص التنفيذي: عام من الريادة القانونية والتأثير الشامل

٣ وحدة البحوث والإصدارات

٦ الخدمات القاعدية والتأثير البرامجي

٩ المناصرة، التقاضي الاستراتيجي، والمشاركة الدولية

١١ بناء القدرات، التدريب الداخلي، ورش العمل، والمؤتمرات

١٣ الملخص المالي والشركاء الممولون

١٥ الخاتمة والتطلعات المستقبلية

الملخص التنفيذي: عام من الريادة القانونية والتأثير الشامل

في عام ٢٠٢٥، رسخ معهد القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية مكانته كقائد إقليمي لا لبس فيه في الدفاع عن الاستقلالية الجسدية، وحقوق الكوريين/ات، وسلامة المشتغلين/ات بالجنس، وحقوق المتعاشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية (PLHIV) في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بالعمل وسط تصاعد الاستبداد الرقمي وإنفاذ قوانين الآداب الممنهج برعاية الدولة، قدم المعهد تدخلات قانونية، وسريية، وبحثية، ومناصرة متكاملة أثرت بشكل مباشر على ١٨٣ موكلًا في التمثيل القانوني، و١٠٠ مستفيد من الاستشارات، و٨٠ مريضاً سريريًا، إلى جانب تأثير بحثي إقليمي بارز ومناصرة في الأمم المتحدة.

ما يميز المعهد كجهة رائدة في المنطقة هو شموليته الجذرية وغير القابلة للتفاوض. بينما تقصر العديد من برامج حقوق الإنسان مواردها فقط على هويات محددة من مجتمع الميم-عين (LGBTQ+)، يدير «القاهرة ٥٢» وحدة المساعدة القانونية الوحيدة في المنطقة التي تدافع عن أي فرد يُستهدف بموجب تشريعات الآداب والجرائم الإلكترونية القمعية. من خلال تمثيل الرجال الكوريين، والنساء العابرات جنديًا، والنساء المتوافقات جنديًا (سيز)، والمشتغلين/ات بالجنس على حد سواء، ينجح المعهد في تفكيك محاولات الدولة لعزل الفئات المهمشة ويتحدى الجوهر الهيكلي للقوانين التمييزية.

أبرز الإحصاءات الرئيسية لعام ٢٠٢٥

- المخصصات المالية: عمل بميزانية تشغيلية موسعة بلغت ١٣٤,٦٣١,٣٩ يورو وُزعت على المناصرة والبحث (٤٩,٩٪؛ ٦٧,١٩٨,٣٥ يورو)، والوحدة القانونية (٢٣,٧٪؛ ٣١,٨٧٧,٥٩ يورو)، والإدارة (١١,٠٪؛ ١٤,٨٠٩,٤٥ يورو)، والوحدة الإعلامية (٩,١٪؛ ١٢,٢٥١,٤٦ يورو)، ومشاريع عيادة العابرين/ات (٦,٣٪؛ ٨,٤٩٣,٥٤ يورو). جاء ذلك بدعم من المانحين المؤسسيين الأساسيين بما في ذلك تحالف الحب (The Love Alliance)، والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات (Minority Rights Group)، وصندوق دوريا النسوي، وجمعية الاتصالات التقدمية (APC)، ومساواة بلا حدود (Equality Without Borders).
- التمثيل القانوني المجاني: أدار ٦٣ قضية في المحاكم تمثل ٨٣ فردًا في مصر (تتألف من ٤١ رجلًا كوريًا، ٢٨ امرأة متوافقة جنديًا، ٦ نساء عابرات جنديًا، ٣ بنوتي، ٢ شيميل، و٣ رجال مغايرين جنسيًا). حقق معدل براءة استثنائي إجمالي غير مسبوق بلغ ٨٤,١٪ (٢٠ براءة ابتدائية بالإضافة إلى ٣٣ انتصارًا استثنائيًا) من خلال مكافحة الاستدراج الرقمي غير القانوني على «جريندر» (٥٨,٧٪) و«واتساب» (١٧,٤٪).
- الاستشارات القانونية والتوجيه الوقائي: وُجّه ١٠٠ فرد من بينهم طالبو اللجوء الوافدون (٢٨)، وطالبو اللجوء المصريون المغادرون (١٢)، والاعتراف القانوني بالجنس والرعاية الصحية (١٠)، وورش عمل السلامة القانونية للمشتغلين/ات بالجنس (١٨)، وإدارة أزمات الابتزاز الرقمي (١٥)، والمعاشات الحكومية للمتعايشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية (١٤)، وزيجات المثليين في السفارات (٣).
- الرعاية السريرية المتخصصة: دعم ٨٠ مستفيدًا/ة من العابرين/ات جنديًا (٤٤ امرأة عابرة، ٣٦ رجلًا عابراً تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ عاماً) من خلال مشروع عيادة العابرين/ات (Trans Clinic). قدم رعاية طبية متخصصة، وسجلات سحابية، وتطبا عن بعد، ومتابعات ربع سنوية للعلاج الهرموني لتأكيد الجنس بمعدل فائدة مبلّغ عنه يبلغ ١٠٠٪ ومتوسط درجة رضا ١٠/٨,٧.
- مخرجات وحدة البحوث: أنتج ١٤ إصدارًا إجماليًا قُسمت بدقة إلى ٤ تقارير تجريبية مطولة (بما في ذلك الدراسة الاجتماعية الاقتصادية للعابرين/ات التي شملت ٩٣ مشاركًا وكشفت عن معدل بطالة بلغ ٧٣,٣٪)، و٥ تحليلات سياسات (تغطي فحص فيروس نقص المناعة البشرية في مكان العمل وأطر الصحة الرقمية في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا)، و٥ منشورات أكاديمية خاضعة لمراجعة الأقران في مجلات دولية.
- التقاضي الاستراتيجي ومناصرة الأمم المتحدة: نفذ ٥ إجراءات تقاضي استراتيجي (بلاغ دولي واحد إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ضد تونس، ٣ دعاوى قضائية محلية في مجلس الدولة/وزارة الصحة في مصر، وقضية إقليمية خليجية واحدة أمام محكمة التمييز البحرينية). إلى جانب ذلك، تم تقديم تقرير أصحاب مصلحة مشترك رئيسي واحد لآلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة للأمم المتحدة (الاستعراض الدوري الشامل الرابع لعمان بالتعاون مع الخيمة البيضاء).
- بناء القدرات والتواصل: استضاف مجموعة تدريب صيفي مخصصة مكونة من ٣ باحثين في مصر مع تخطيط استراتيجي رسمي لتوسيع الزمالة الإقليمية. كما أجرى ورش عمل توعية قانونية قاعدية، وعرض النتائج المؤسسية في مؤتمرات أكاديمية دولية كبرى.

وحدة البحوث والإصدارات

طوال عام ٢٠٢٥، عززت وحدة البحوث في معهد القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية مكانتها كأبرز هيئة بحثية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للدراسات الاجتماعية والقانونية المتعلقة بالكوريين/ات، والعابرين/ات، وفيروس نقص المناعة البشرية. أنتج المعهد إجمالي ١٥ إصداراً لا مثيل له، تم تقسيمها بشكل منهجي إلى منشورات أكاديمية خاضعة لمراجعة الأقران، وتحليلات سياسات، وتقارير تجريبية مطولة.

المنشورات الأكاديمية الخاضعة لمراجعة الأقران

أرست المخرجات العلمية لمعهد القاهرة ٥٢ معايير جديدة في الدراسات القانونية والدينية الدولية، حيث تناولت تنظيم الدولة، والآليات القضائية، والاستقلالية الجسدية:

- عدالة عمياء؟ التحقيق في الخطابات القضائية حول الاعتراف القانوني بالجندر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من تأليف نورا نور الله ونُشر في مجلة أكسفورد للقانون والدين، تتناول هذه الدراسة المقارنة البارزة فراغاً تشريعياً إقليمياً حرجاً من خلال تحليل المنطق القضائي عبر ست ولايات قضائية.
- التنقل في الشريعة بأجساد مُدانة: من تأليف نورا نور الله ونُشر كالفصل الرابع عشر في كتيب العدالة الاجتماعية، تدرس هذه الدراسة المقارنة كيف تشكل الفتاوى التأسيسية في الثمانينيات والآليات التنظيمية الثنائية مسارات العلاج الطبي المعتمدة من الدولة في مصر السنية وإيران الشيعية.
- العبور كشخص مصري: التحقيق في تجارب العابرين/ات جندياً مع العنف في مصر: من تأليف نورا نور الله ونُشر في (Feminist Africa)، يفصل هذا التحقيق النوعي كيف تفرض الأجهزة الأمنية الاستبدادية، والمعايير الاجتماعية، والمتحكمون في المجال الطبي عنفاً متعدد الطبقات ضد الأفراد العابرين/ات جندياً.
- تقديم نهج قائم على حقوق الإنسان تجاه فيروس نقص المناعة البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دراسة مختلطة الأساليب: من تأليف نورا نور الله ونُشر في (Global Public Health)، يسمح هذا التحليل الإقليمي الشامل ١٠٠ مشارك ويجري مقابلات مع ٣٨ من أصحاب المصلحة، كاشفاً كيف أن الزيادة البالغة ١١٦٪ في الإصابات الإقليمية بفيروس نقص المناعة البشرية بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٣ مدفوعة بتجريم الدولة والعنف الاجتماعي.
- لن تعبر: تحليل كمي للتحديات التي يواجهها الأفراد العابرون/ات جندياً بعد حظر الرعاية الصحية لتأكيد الجندر في مصر: من تأليف نورا نور الله ونُشر في المجلة الدولية لصحة العابرين/ات، تسمح هذه الدراسة التجريبية الصارمة ١٣٣ مشاركاً لتوثيق التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المدمرة، والارتفاع الصاروخي في تكاليف العبور، ومعدل البطالة البالغ ٣٧٪ عقب الحظر الطبي الوزاري لعام ٢٠٢٣.

تحليلات السياسات

قدمت محافظة سياسات المعهد أطراً قابلة للتنفيذ وانتقادات قانونية نقدية تستهدف التمييز المنهجي والحواجز المؤسسية:

- إلغاء شرط اختبار الشركات المصرية للعمال المصريين للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية: من تأليف سيلفيا عزمي، يفحص هذا النقد القانوني الموجه المادة ١٣٥ من قانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥، موضحاً كيف يسهل الفحص الإلزامي للأمراض المعدية قبل التوظيف عمليات الفصل التعسفي ووصمة العار في مكان العمل بما يتعارض مع الخطط الوطنية للصحة العامة.
- قنوات بديلة في سياقات مقيدة: إمكانات الحلول الرقمية لدعم الكشف المبكر والعلاج لفيروس نقص المناعة البشرية في جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (SWANA): من تأليف نايال الرجب، يحدد هذا الموجز المستقبلي إطار رعاية فيروس نقص المناعة البشرية الرقمي في المنطقة، مع الاستفادة من الاختبار الذاتي السري والاستشارات عن بُعد المشفرة لتجاوز الحواجز التي تفرضها الدولة.
- كم عدد المصابين؟ أو كيف تعمل الخدمات؟ قراءة نقدية لحالة خدمات فيروس نقص المناعة البشرية في مصر: من تأليف إس. كيه، يتناقض هذا النقد المتقاطع مع التقديرات الوبائية الرسمية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع الحقائق السريرية القاعدية، مسلطاً الضوء على الوصمة الشديدة من جانب مقدمي الخدمات والتأثير التقييدي لقانون الجمعيات الأهلية رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩.
- «الترحيل كان أسوأ من فيروس نقص المناعة البشرية»: كيف يتم تسليح الحالة الصحية كحدود: من تأليف أحمد عوض الله (المعروف باسم مادي)، يتتبع هذا المقال التحليلي تسليح الفحوصات الطبية لتأشيرات الإقامة وعمليات الترحيل السريع عبر دول الخليج من خلال توثيق حالات فردية.

- من بوابة المستشفى إلى باب العيادة: رجل عابري واجه النظام الطبي في قصر العيني: سرد ميداني قوي بقلم صامويل راي يكشف العنف البيروقراطي وحراسة البوابات التي تواجه الأفراد العابرين/ات داخل المؤسسات الطبية العامة الرائدة في مصر.

التقارير التجريبية المطولة

قدمت الدراسات التجريبية الرئيسية لمعهد القاهرة ٥٢ أدلة كمية ونوعية حاسمة حول الفئات المهمشة في ظل الحكم الاستبدادي:

- مهمشون بشكل منهجي: دراسة كمية حول وصول العابرين/ات جندياً للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمكانية في مصر: بمسح ٩٣ مشاركاً من العابرين/ات جندياً، كشفت هذه الدراسة عن حرمان هيكلي متطرف، موثقة معدل بطالة بنسبة ٧٣٪، وتعرض ٨٢٪ لعنف أسري ومجتمعي، وعيش ٨٦٪ في ظروف سكن غير آمنة.
- مجرمون ومهمشون: تحليل اجتماعي قانوني للفئات الرئيسية وفيرس نقص المناعة البشرية والمتعاشين/ات معه في مصر: من تأليف نورا نور الله، يوضح هذا التحقيق الاجتماعي القانوني المكون من ٣٣ صفحة كيف يقوم نظام ما بعد ٢٠١٣ في مصر بتسليح قانون الدعارة ١٩٦١/١٠ وقانون الجرائم الإلكترونية ٢٠١٨/١٧٥ ضد الفئات الرئيسية لصرف النظر عن الأزمات الاقتصادية والإسلام السياسي.
- بين الوصم والبقاء: تحليل قائم على البيانات ومختلط الأساليب لتجارب العابرين/ات جندياً: من تأليف نورا نور الله، ودانا عباس، وجاي، تسمح هذه الدراسة الإقليمية ١٠٢ من الأفراد العابرين/ات جندياً في ١٤ دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جانب ٢٢ مقابلة نوعية، وتثبت أن ٨٧٪ يتنقلون في بيئات اجتماعية معادية وتمرضية وأن ٥١٪ يواجهون تجريباً مباشراً من الدولة.
- المرصد الإعلامي للاعتقالات القائمة على العمل الجنسي من يناير ٢٠٢٤ إلى ديسمبر ٢٠٢٤: بتتبع ٣٠ خيراً و١١٦ اعتقالاً، أثبت تقرير المراقبة هذا أن إنفاذ الدولة يستهدف بشكل غير متناسب النساء المتوافقات جندياً (٧١٪) والمشتغلات المستقلات، إلى جانب الاستدراج الرقمي الموجه لأفراد مجتمع الميم-عين في القاهرة الكبرى والدقهلية.

الخدمات القاعدية والتأثير البرامجي

١. برنامج المساعدة والتمثيل القانوني الشامل

يدير معهد القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية وحدة المساعدة القانونية الشاملة الأبرز في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقدماً دفاعاً شجاعاً للأفراد المستهدفين بقوانين الآداب والجرائم الإلكترونية والفجور بغض النظر عن هويتهم أو خلفيتهم. طوال عام ٢٠٢٥، أدارت وحدة التمثيل القانوني ٦٣ قضية تمثل ٨٣ فرداً في جميع أنحاء مصر، محققة معدل براءة استثنائي إجمالي استثنائي بلغ ٨٤٪ (الحصول على ٢٠ براءة ابتدائية والفوز بـ ٣٣ انتصاراً استثنائياً من أصل ٤٣ إدانة إجمالية).

ديموغرافيا المستفيدين/ات والتمثيل في قاعات المحاكم
عكس عبء الدفاع القانوني للمعهد شمولية عميقة عبر الهويات المهمشة التي تواجه اضطهاد الدولة:

- الرجال الكوريون: ٤١ فرداً (٤٩,٤٪ من إجمالي الموكلين الممثلين)
- النساء المتوافقات جندياً: ٢٨ فرداً (٣٣,٧٪)
- النساء العابرات جندياً: ٦ أفراد (٧,٢٪)
- بنوتي / شيميل (فئات محلية متنوعة جندياً): ٥ أفراد (٦,٠٪ مجتمعة)
- الرجال المغايرون جنسياً: ٣ أفراد (٣,٦٪)

الاستدراج الرقمي والمناطق الجغرافية الساخنة للرقابة

قامت الأجهزة الأمنية بتسليح المراقبة الرقمية والمساحات عبر الإنترنت بشكل متزايد للإيقاع بالفئات الضعيفة. من إجمالي عبء قضايا التمثيل، تضمنت ٣٧ قضية (٥٨,٧٪) استدراجاً موجهاً عبر تطبيق «جريندر»، بينما تضمنت ١١ قضية (١٧,٤٪) مراقبة عبر «واتساب». جغرافياً، ظل إنفاذ الدولة مركزاً بشكل كبير في الإسكندرية (قسم منتزه ثان: ٢٣ قضية [٣٦,٥٪]؛ العطارين: ١٣ قضية [٢٠,٦٪]) والقاهرة الكبرى (العمرانية: ١٢ قضية [١٩٪]).

الاستشارات القانونية المجانية والتدخل في الأزمات

إلى جانب الدفاع الرسمي في قاعات المحاكم، قدم قسم الاستشارات المجانية إرشادات الخبراء وإدارة الأزمات لـ ١٠٠ فرد لمعالجة احتياجات البقاء العاجلة:

- طالبو اللجوء الوافدون: ٢٨ مستفيداً (٢٨٪) يطلبون التوجيه القانوني والحماية
- ورش عمل سلامة المشتغلين/ات بالجنس والمجتمع: ١٨ مستفيداً (١٨٪) يركزون على الحد من الأضرار المهنية والحقوق
- إدارة أزمات الابتزاز الرقمي: ١٥ مستفيداً (١٥٪) استهدفوا بالابتزاز والتحرش عبر الإنترنت
- معاشات المتعاشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية والدعم الاجتماعي: ١٤ مستفيداً (١٤٪) ينتقلون في الاستحقاقات الصحية الحكومية وشبكات الأمان الاجتماعي
- طالبو اللجوء المغادرون: ١٢ مستفيداً (١٢٪) يطلبون الدعم القانوني لإعادة التوطين
- الاعتراف القانوني بالجندر والوصول إلى الرعاية الصحية: ١٠ مستفيدين (١٠٪) ينتقلون عبر العقوبات الإدارية والطبية
- زيجات المثليين في السفارات: ٣ مستفيدين (٣٪) يطلبون المساعدة في التوثيق المدني

٢. مشروع عيادة العابرين/ات (Trans* Clinic Project)

بالعمل من مارس ٢٠٢٥ إلى فبراير ٢٠٢٦، قدم مشروع عيادة العابرين/ات رعاية صحية حيوية ومنقذة للحياة لمواجهة التمييز المنهجي، وحراسة البوابات الطبية، والتطبيب الذاتي الخطير في السوق السوداء عبر نظام الرعاية الصحية المصري. بناءً على نجاح مشروعنا التجريبي لعام ٢٠٢٤، وسّع المشروع قدرته لدعم ٨٠ مستفيداً/ة من العابرين/ات جندياً — وتحديداً ٤٤ امرأة عابرة و ٣٦ رجلاً عابراً، تتراوح أعمارهم في الغالب بين ١٨ و ٣٠ عاماً.

لمكافحة العوز المالي الشديد المدفوع بارتفاع معدلات البطالة والتضخم الوطني، قام المشروع بهيكله دعمه الطبي إلى مستويين مستهدفين:

- التغطية الطبية الكاملة: تلقى ٥٠ مستفيداً تغطية شاملة تضمنت استشارات المتخصصين، والأدوية الهرمونية (حبوب، ومستحضرات، وحقن)، واختبارات الدم المطلوبة.
- مستوى الاستشارة والمتابعة: تلقى ٣٠ مستفيداً استشارات طبية منتظمة، ومتابعات سريرية، ومراقبة للعلاج.

تنوع وصول المستفيدين واللامركزية الإقليمية

خدم المشروع فئة ديموغرافية شديدة التنوع عبر الحدود الوطنية والإقليمية:

- التوزيع الجغرافي: أقام ٦٤ مستفيداً داخل مصر (٤٢ في القاهرة الكبرى، ١٨ في الإسكندرية، وآخرون عبر محافظات مختلفة).
- الوصول الدولي وللاجئين: شارك ١٦ مستفيداً من غير المصريين، بما في ذلك ١٠ لاجئين في مصر، ومقيم واحد، وأفراد يقيمون في السودان، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وتركيا.

التطبيب عن بعد اللامركزي والتمكين الصحي

للتغلب على قيود الحركة ولا مركزية الرعاية للأفراد خارج العاصمة، دمج المشروع مبادئ قوية للصحة المتنقلة:

- الاستشارات عن بعد ربع السنوية: أُجريت جلسات طبية منتظمة عبر الإنترنت في أبريل ويوليو وأكتوبر ويناير، مدعومة بسجلات طبية إلكترونية قائمة على السحابة. لسد الفجوات في محو الأمية الرقمية، أنتج مدير المشروع مقاطع فيديو تعليمية مخصصة لتوجيه المستفيدين حول حجز المواعيد، وإدارة الملفات السحابية، والمشاركة في التطبيب عن بعد.
- منهج التثقيف الصحي: عبر أربع جلسات تمكين سنوية، تلقى المشاركون تدريباً متخصصاً على بروتوكولات العلاج الهرموني لتأكيد الجندر (GAHT)، والتغيرات الجسدية المتوقعة والجدول الزمني، وتفسير اختبارات الدم، وإدارة الآثار الجانبية المحتملة أو الأمراض المصاحبة.
- الحالات الشاملة: عند الحاجة، تمت إحالة المستفيدين بسلاسة إلى الوحدة القانونية في القاهرة ٥٢ أو المنظمات الشريكة الخارجية للإسكان في حالات الطوارئ والعلاج النفسي المهني.

تقييم البرنامج ومقاييس التأثير

أظهرت تقييمات ما بعد الخدمة نجاحاً برامجياً استثنائياً ورضا المستفيدين:

- معدل فائدة مُبلغ عنه يبلغ ١٠٠٪ بين جميع المشاركين المستجيبين.
- متوسط درجة رضا بلغ ٨,٧/١٠، مع تصنيف ٧٠٪ من المستجيبين لفائدتهم في أعلى مستوى (٩/١٠ أو ١٠/١٠).
- معدل رضا بلغ ٨٠٪ فيما يتعلق بالتواصل والخبرة والأداء للطبيب الأخصائي المرخص والمتقبل للكويرية.t

المناصرة، التقاضى
الاستراتيجى، والمشاركة الدولية

كانت الدراسات التجريبية التأسيسية التي أنتجتها وحدة البحوث في القاهرة ٥٢ — مثل التحقيق الكمي في الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي للعابرين/ات والتحليل الاجتماعي القانوني لتسليح الدولة لقوانين الآداب والجرائم الإلكترونية ضد الفئات الرئيسية لفيروس نقص المناعة البشرية — بمثابة الأساس الاستدلالي المباشر لحملات المناصرة للمعهد. من خلال ترجمة التوثيق التجريبي إلى انتقادات سياسات موجهة، نجح القاهرة ٥٢ في تحدي ممارسات الدولة المنهجية، بما في ذلك فحص فيروس نقص المناعة البشرية الإلزامي قبل التوظيف بموجب أحكام العمل المصرية وعمليات الترحيل التعسفي للإقامات عبر دول الخليج.

التقاضي الاستراتيجي والسوابق الإقليمية

وسع القاهرة ٥٢ محفظته الرائدة في التقاضي الاستراتيجي لتفكيك الأطر القانونية القمعية عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

- **تحدي الاعتراف القانوني بالجندر (LGR):** بناءً على التحليلات القضائية المقارنة للاعتراف القانوني بالجندر عبر ست ولايات قضائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دفع المعهد التحديات القانونية إلى أعلى مستويات السلطة. وشمل ذلك تقديم بلاغ فردي تاريخي إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتونس وإشراك محكمة التمييز في البحرين لإجبار الحماية القضائية لحقوق العابرين/ات.
- **التقاضي في مجال الرعاية الصحية المحلية:** في مصر، بدأ القاهرة ٥٢ ثلاث دعاوى قضائية رائدة ضد وزارة الصحة، لإجبار الدولة على الوفاء بالتزاماتها الدستورية لتوفير رعاية صحية يمكن الوصول إليها لتأكيد الجندر وتفكيك حراسة البوابات الطبية المنهجية.

آليات الأمم المتحدة والتضامن الدولي

- **تقديمات الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة (UPR):** في شراكة استراتيجية مع الخيمة البيضاء، أعد القاهرة ٥٢ وقدم تقريراً شاملاً لأصحاب المصلحة المشتركين لدورة الاستعراض الدوري الشامل الرابعة لعمان. كشف التقديم عن انتهاكات جسيمة للدولة ضد الأفراد العابرين/ات جندرياً، مستهدفاً الإنفاذ القومي للمادة ٢٦٦ من قانون الجزاء لعام ٢٠١٨ ونشر وحدة المراقبة الرقمية «رصد» لعام ٢٠٢٥.
- **المشاركة العالمية:** شارك الباحثون والموظفون بنشاط في المنتديات الأكاديمية والسياسية الدولية، وقدموا نتائج دراسات مثل التحليل الإقليمي المختلط الأساليب لفيروس نقص المناعة البشرية وتقارير مراقبة الاعتقالات للمرصد الإعلامي لبناء تضامن عابر للحدود ومواجهة المحو الإقليمي.

بناء القدرات، التدريب الداخلي،
ورش العمل، والمؤتمرات

١. برنامج التدريب الصيفي

في عام ٢٠٢٥، أدار معهد القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية بنجاح برنامج التدريب الصيفي الرائد، واستضاف مجموعة مخصصة من ٣ متدربين مقيمين في مصر. وفر التدريب الداخلي تدريباً عملياً ومكثفاً في البحوث الاجتماعية والقانونية، وتوثيق حقوق الإنسان، والمناصرة الإقليمية المتعلقة بالكويريين/ات، والعايرين/ات، والفئات الرئيسية لفيروس نقص المناعة البشرية. بناءً على نجاح هذه المجموعة المتمركزة في مصر، أنهى المعهد خطط التوسع الاستراتيجية لتوسيع الزمالة لتصبح برنامجاً إقليمياً بالكامل في الدورات اللاحقة، للترحيب بالباحثين والمدافعين عن حقوق الإنسان عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٢. ورش عمل التوعية القانونية القاعدية في مصر

لسد الفجوة بين الحماية القانونية الرسمية والمجتمعات الضعيفة على الأرض، أجرى المعهد ورش عمل توعية قانونية متخصصة في جميع أنحاء مصر مصممة خصيصاً للمشتغلين/ات بالجنس والأفراد الكويريين/ات. ركزت هذه الجلسات المجتمعية على:

- الأمن الرقمي والدفاع ضد الابتزاز: تدريب عملي على التعرف على المراقبة عبر الإنترنت، وتأمين الاتصالات ضد الاستدراج الرقمي (عبر جريندر، وواتساب، ومنصات التواصل الاجتماعي)، وإدارة الأزمات أثناء الابتزاز الرقمي.
- الاستعداد للاعتقال والحقوق: تثقيف المشاركين حول حقوقهم القانونية أثناء توقيف الشرطة، والاستجابات، والاحتجاز الأولي بموجب قوانين الآداب والجرائم الإلكترونية المصرية.
- الحد من الأضرار والحقوق الصحية: إعلام العمال المهمشين بحقوقهم في العلاج الطبي غير التمييزي والسلامة المهنية.

٣. المشاركة في المؤتمرات الدولية

لنشر النتائج التجريبية للمعهد، وبناء شبكات تضامن عابرة للحدود الوطنية، وتحدي المحو الإقليمي، شارك أعضاء فريق القاهرة ٥٢ بنشاط في مؤتمرات أكاديمية وقانونية وحقوقية عالمية بارزة طوال عام ٢٠٢٥. قدم باحثو الموظفين دراسات خاضعة لمراجعة الأقران حول الاعتراف القانوني بالجنس، والوصول إلى الرعاية الصحية للعايرين/ات، وتجريم الفئات الرئيسية لفيروس نقص المناعة البشرية، لضمان أن تُعلم الحقائق القاعدية من مصر ومنطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (SWANA) الأوسع نطاقاً مناقشات السياسات الدولية والخطاب الأكاديمي بشكل مباشر.

الملخص المالي والشركاء الممولون

في السنة المالية ٢٠٢٥، أدار معهد القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية ميزانية تشغيلية موسعة بلغت ١٣٤,٦٣١,٣٩ يورو (بناءً على ميزانية التشغيل لعام ٢٠٢٤ البالغة ١٠٢,٩٧٠,٤٤ يورو وخط الأساس لعام ٢٠٢٣ البالغ ٩٦,٧٧١,٢٥ يورو). تم توزيع الموارد المالية بدقة عبر الوحدات التنظيمية لتعزيز التأثير البرامجي:

- المناصرة والبحث: ٤٩,٩٪ (٦٧,١٩٨,٣٥ يورو)
- الوحدة القانونية (التمثيل والاستشارات): ٢٣,٧٪ (٣١,٨٧٧,٥٩ يورو)
- الإدارة: ١١,٠٪ (١٤,٨٠٩,٤٥ يورو)
- الوحدة الإعلامية: ٩,١٪ (١٢,٢٥١,٤٦ يورو)
- مشروع عيادة العابرين/ات (Trans Clinic Project): ٦,٣٪ (٨,٤٩٣,٥٤ يورو)

الشركاء الممولون المؤسسيون

أصبح العمل البرامجي الحيوي للمعهد، والبحث التجريبي، وتقديم الخدمات القاعدية طوال عام ٢٠٢٥ ممكناً من خلال الدعم السخي والتمويل الأساسي لشركائنا الدوليين:

- تحالف الحب (GNP) (+The Love Alliance)
- المجموعة الدولية لحقوق الأقليات (Minority Rights Group)
- صندوق دوريا النسوي (Doria Feminist Fund)
- جمعية الاتصالات التقدمية (APC) (Association for Progressive Communications)
- مساواة بلا حدود (Equality Without Borders)

الخاتمة والتطلعات المستقبلية

بينما يتطلع معهد القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية إلى ما بعد عام ٢٠٢٥، يظل مسارنا المؤسسي راسخاً في التزام لا هوادة فيه بالاستقلالية الجسدية، والبحوث الاجتماعية والقانونية الصارمة، والمقاومة القانونية الشجاعة عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تتطلب التحديات المتفاقمة للاستبداد الرقمي، وشرطة الآداب برعاية الدولة، وعدم الاستقرار الاقتصادي دفاعاً يقطعاً على الدوام. من خلال الدمج السلس للبحوث التجريبية، والتقاضي الاستراتيجي، والمساعدة القانونية القاعدية، والمبادرات الصحية المنقذة للحياة مثل مشروع عيادة العابرين/ات، يواصل المعهد ٥٢ تحويل التوثيق إلى تحرير. في العام المقبل، سيوسع المعهد تأثيره الإقليمي من خلال توسيع برامج الزمالة والتدريب الداخلي، وتعميق شبكات المناصرة العابرة للحدود الوطنية، والاستمرار في تحدي الهياكل القانونية القمعية حتى يصبح القانون ضامناً عالمياً للكرامة الإنسانية والمساواة.



CAIRO 52

LEGAL RESEARCH INSTITUTE

القاهرة ٥٢

للأبحاث القانونية